

دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر

The role of financial technology in developing banking services to achieve financial inclusion in Algeria.

د.قدوري طارق^{1*} ، زغدي باديس²

¹ جامعة حمه لخضر الوادي (الجزائر)، kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

² جامعة حمه لخضر الوادي (الجزائر)، zeghdi-badis@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/31 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

Abstract :

مستخلص:

The purpose of the research paper to know the methods of modern banking services resulting from technological development and its connection to the financial sector, and the extent of its application in the banking and financial sector and its contribution to the endeavor to achieve financial inclusion in Algeria. According to a comparative descriptive approach, the study concluded that the banking and financial sector in Algeria is witnessing a remarkable development despite the weak process of improving entry indicators to the targeted financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion

: Fintech: The banking sector; Algeria

JEL Classification: C59 ; H32 ; G21

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة أنماط الخدمات المصرفية الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي وارتباطه بالقطاع المالي، ومدى تطبيق ذلك في القطاع المصرفي والمالي ومساهمته في مسعى تحقيق الشمول المالي في الجزائر. وفق منهج وصفي مقارنة، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي والمالي في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا رغم ضعف سيولة تحسن مؤشرات الدخول إلى الشمول المالي المستهدف.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ التكنولوجيا المالية؛ القطاع المصرفي؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: C59 ; H32 ; G21

مقدمة

يعد استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي عاملاً أساسياً لتحسين آليات جذب العملاء، وخفض تكلفة الخدمات، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، ومنه تحقيق شمول مالي مستدام.

وتمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تحدياً لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من خلال تقديم الخدمات بشكل أسرع وبصورة أكثر كفاءة. كما تتمتع الشركات العاملة بتلك التقنية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء.

وقد عملت مؤسسات الوساطة المالية للاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية ناشئة (Start-ups)، لتنويع خدماتها المالية والمصرفية وزيادة المتعاملين معها لتعزيز الربح وتحقيق الشمول المالي المستهدف.

ونهدف من هذه الورقة البحثية إلى معرفة أنماط الخدمات المصرفية الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي وارتباطه بالقطاع المالي، ومدى تطبيق ذلك في القطاع المصرفي والمالي ومساهمته في مسعى تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

ومنه يثار تساؤل رئيسي وهو محور مشكلة الدراسة:

1.I - إشكالية البحث :

ما مدى استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق أهداف الشمول المالي في الجزائر؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونها وتحليلاً للإجابة عليها ومنها:

- ما هو مفهوم الشمول المالي وواقعه في الجزائر؟
- ماهي خصائص قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر، وماهي أهم مؤشراتهما؟
- ماهي أهم الخدمات المصرفية المستخدمة لتكنولوجيا المالية الحالية والمستقبلية في الجزائر؟

2.I - فرضيات البحث :

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الورقة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقاً لدراستنا هذه.

1- اختلفت السياسات العامة لتحقيق الشمول المالي باختلاف الأهداف المناطة بقطاع المالي والمصرفي في الجزائر.

2- الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المالية هي استثمارات تدعم القطاع المالي والمصرفي وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

3- غياب استراتيجية واضحة لتطوير قطاع المالي والمصرفي وعدم تطوير الخدمات المالية المقدمة وفق رؤية حديثة انعكس على كفاءته وفاعليته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية في الجزائر.

3.I. - منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي وذلك لتحديد المشكلة ووصفها والرصد النظري لأدبيات الموضوع. مدعمة بمؤشرات قياسية لمكونات الشمول المالي، إضافة إلى بعض مؤشرات واقع الخدمات المصرفية ومدى توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المالية وذلك بالرجوع إلى تقارير الهيئات المحلية والدولية تحليلا واستنباط لواقعها في الجزائر مع استخدام الأسلوب المقارن مع الواقع العالمي والاقليمي لهذه المؤشرات.

1.4. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: Mihasonirina Andrianaivo and Kangni Kpodar، بعنوان: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والشمول المالي ، والنمو: الأدلة من الدول الأفريقية. (Mihasonirina & Kangni, 2011)

ودرس هذه الورقة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان الأفريقية من عام 1988 إلى عام 2007. وركزت على تطور استخدام الهاتف المحمول كأداة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في افريقيا وأثره في تحقيق الشمول المالي وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.

استخدما الباحثان مجموعة واسعة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك معدلات انتشار الهاتف المحمول والثابت وتكلفة المكالمات المحلية ومؤشرات الشمول المالي ومنها مدى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، عدد الودائع أو القروض لكل فرد. في إعداد دراسة قياسية وفق منهج (GMM).

وتوصل الباحثين إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور استخدام الهواتف المحمولة أثر على الشمول المالي والنمو الاقتصادي في افريقيا، لا سيما في البلدان التي ترسخ فيها الخدمات المالية المتنقلة.

الدراسة الثانية: تهانوت خيرة، آفاق التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا. (Kheira, 2021).

بنت الباحثة الدراسة على اشكالية رئيسية وهي ما هي حالة صناعة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وما هي المزايا الرئيسية وقيود على اعتماده؟ وللإجابة عليها قسمت الدراسة إلى مجموعة من المحاور، بداية بتعاريف لعناصر الموضوع، وشرح عوامل البنية لتجّاح للتكنولوجيا المالية ووقعها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مؤشرات نموها في افريقيا والشرق الأوسط مع ذكر بعض النقائص القانونية والبنوية لاستخدام التكنولوجيا المالية.

واكدت الباحثة على أهمية تعزيز استخدام Fintech لتسهيل وصول الخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة المحرومة بأسعار معقولة. وأهمية ذلك في خفض تكاليف التحويلات عبر الحدود وتعزيز الكفاءات في العمليات الحكومية. وتوصلت الباحثة إلى أن إفريقيا شهدت نموًا سريعًا في الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول كمحرك لمزيد من الشمول المالي، كما أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد انتعاشًا تدريجيًا في التحول نحو الشمول المالي. وسجلت الدراسة وجود فجوات مهمة في البنية التحتية وعوائق تنظيمية خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني لمعالجة قضايا التكنولوجيا المالية كما أن هناك حاجة لتحديث أطر البيانات.

الدراسة الثالثة : نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، بعنوان مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. (نغم و حسن، 2018)

تناولت الدراسة أساسيات الشمول المالي بالتأطير النظري ثم تحليل أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. وقد استعمل الباحثان المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : هو ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي أو مصرفي لعدد السكان البالغين (11%) ونسبة عدد حسابات الاقتراض (2.4%) في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو (70%) وأيضا ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل (35000 نسمة) فرع مصرف واحد في العراق، في حين معيار العالمي هو لكل الف نسمة فرع مصرف واحد ، ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي في العراق .

الدراسة الرابعة : مليكة بن علقمة، .يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية (بن علقمة و سائحي، 2018).

هدفت الورقة الى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وكيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين، بالإشارة إلى تجربة البحرين. انطلاقا من تساؤل رئيسي كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحسين الخدمات المالية التقليدية؟

وبعد التطرق إلى مفهوم التكنولوجيا المالية وربط ذلك بشركات الناشئة والذكاء الاقتصادي، والذي أرى انه مصطلح يؤكد على أهمية اقتصاد المعرفة، مثنين تجربة البحرين والتي أطلقت في 2017 البيئة الرقابية التجربة لخدمات التكنولوجيا المالية، وفي سنة 2018 تم تدشين خليج البحرين للتكنولوجيا المالية وساهم مركز مجلس التنمية الاقتصادية واتحاد التكنولوجيا المالية في سنغافورة بنقل الخبرة. ووفق التجربة البحرينية التي اعتبرها الباحثان سابقة في المنطقة، وأوصى الباحثان بضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسعي لزيادة التوعية المالية للاستفادة المجتمع والشركات من الخدمات المالية الرقمية.

1- مفهوم الشمول المالي والخدمات المصرفية:

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020. (البنك الدولي ، 2021)

يسهل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية من خلال الاستفادة من خدماتها المختلفة مثل الائتمان والتأمين، إنشاء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

1-1 تعريف الشمول المالي:

عرف مركز الاشتغال المالي في واشنطن الشمول المالي على أنه " الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".

ويعرف الشمول المالي على أنه " العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض

والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي لحماية العملاء". (عجور، 2017)

فالشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

ويستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية والتأمين، وتوطين الرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية. وخطط التقاعد بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليًا.

2-1 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها:

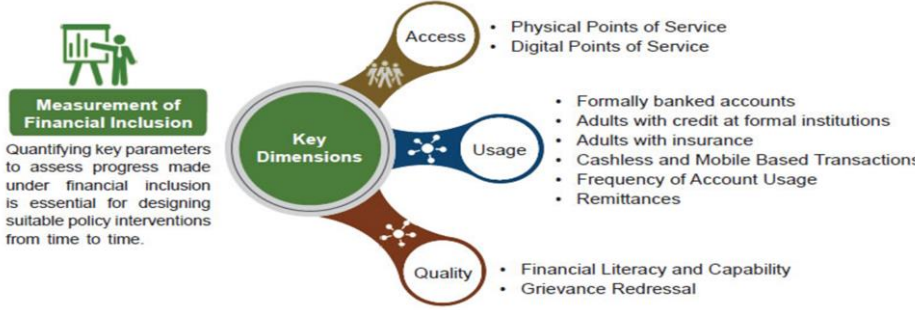
قام تحالف الشمول المالي ("Alliance of Financial Inclusion" AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي ("Financail Inclusion Data Working" FIDWG) والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان.

وركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما:

- إمكانية الوصول للخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- واتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2015 م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:
- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

والشكل التالي يوضح قياس التقدم الكمي لشمول المالي عبر الأبعاد الثلاثة للوصول والاستخدام والجودة. (Reserve bank of India, 2020)

الشكل رقم (1-1): مؤشرات قياس الشمول المالي



المصدر: البنك الاحتياطي الهند، **National Strategy for Financial Inclusion (NSFI) 2019-2024**:
[Reserve Bank of India - Reports \(rbi.org.in\)](https://www.rbi.org.in/Reserve-Bank-of-India-Reports)

وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

ولتحقيق تلك الأهداف وفقا لأبعاد الشمول المالي وجب تحديد مؤشرات لقياسه وتأثيرها على الخدمات المالية والمصرفية والتي نوضحها ونلخصها في الجدول التالي.

الجدول رقم (1-1): ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	. عدد نقاط الوصول لكل 01.111 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. . عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 0111 كيلو متر مربع. . حسابات النقود الالكترونية. . مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. . النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.
استخدام الخدمات المالية	. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. . نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. . عدد حملة سياسة التأمين لكل 0111 من البالغين. . عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. . عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. . نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. . نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. . نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. . نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. . عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. . ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	القدرة على تحمل التكاليف: . معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. . متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. . متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. . نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. الشفافية: . نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. . وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

حماية المستهلك: . مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. . مدى وجود امكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهرا الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الاقل. . نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. الراحة والسهولة: . نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. . متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. التثقيف المالي: . حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنوع. . النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر. المديونية (السلوك المالي): . نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض. . كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي. العوائق الائتمانية: . نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. . نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. . مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.	
--	--

المصدر: حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة - البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، بحث لإكمال الماجستير في اداة الاعمال، الجامعة الاسلامية بغزة، ص 19.

ترتكز طريق تحقيق الشمول المالي على تقديم الخدمة المالية وتطورها وفق منهج عصر الثورة الرابعة والتي تعتمد على التكنولوجيا وخاصة في شقه المالي ومنه نركز في العنصر التالي على التكنولوجيا المالية.

2- التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية:

تتمتع التكنولوجيا المالية (" Financial Technology " Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

وتعد التكنولوجيا المالية (Fintech) طريقة مبتكرة لتحقيق الشمول المالي وعلى نطاق أوسع هدف النمو الشامل. بالإضافة إلى تحسين سرعة وكفاءة الخدمات المالية وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة. وقدرتها على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة. (Kheira, 2021)

1-2: مفهوم التكنولوجيا المالية ودوافع الابتكار:

عرف مجلس الاستقرار المالي (Financail Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: « ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملحوس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية». (اتحاد المصارف العربية، 2018)

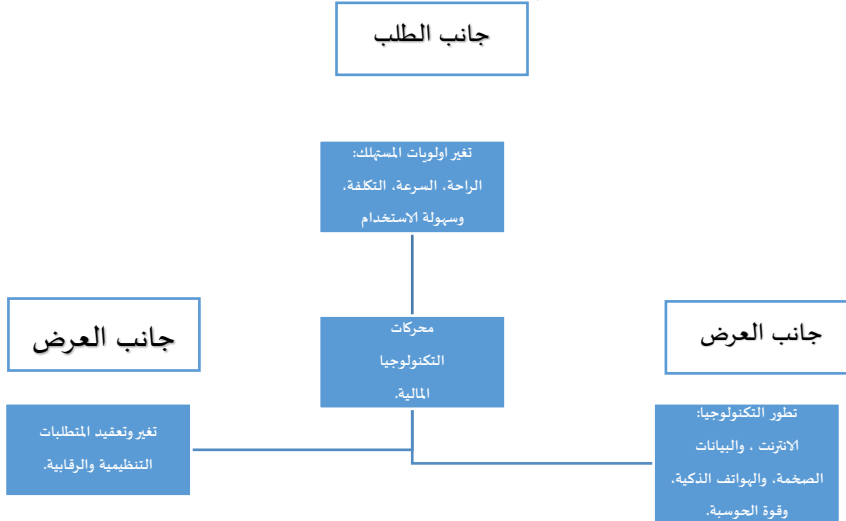
والتكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية أو المصرفية التقليدية. وفي معظم الحالات يتم ابتكار وتطوير هذه الخدمات والمنتجات من قبل شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين مثل المصارف بشكل رئيسي.

ومنذ 2010 توسع هذا (Fintech) المصطلح تجديداً أو ابتكارات تكنولوجية في خدمات القطاع المالي، التي يمكن أن يقدمها مصرف قائم أو شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. كما بات يشمل الابتكارات في مجال التثقيف والتعليم المالي، والخدمات المالية للأفراد والشركات، وتحويل الأموال، وإدارة الاستثمارات، وحتى العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين.

وتلخص ذلك السيدة كريستين لاغارد مديرة عام صندوق النقد الدولي « فالتكنولوجيا المالية، أو (fintech) بالاختصار الإنجليزي، بدأت تلمس بالفعل حياة المستهلكين والاعمال في كل

مكان، بدءا من التاجر المحلي الذي يسعى للحصول على قرض، ومرورا بالأسرة التي تخطط للتقاعد، وانتهاء بالعمل الأجنبي الذي يرسل أموالا لبلده». (لاجارد، 2017) و الفينتك هي صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية. وهي التطبيقات، العمليات، المنتجات، أو نماذج الأعمال الجديدة في صناعة الخدمات المالية، التي تتألف من واحدة أو أكثر من الخدمات المالية التكميلية ويتم توفيرها كعملية شاملة عن طريق الإنترنت، كما يمكن اعتبارها أفكار إبداعية من شأنها أن تحسن عمليات الخدمات المالية باقتراح الحلول التكنولوجية تبعا للأوضاع المختلفة للأعمال، بينما يمكن أن تؤدي الأفكار أيضا إلى نماذج أعمال جديدة أو حتى أعمال جديدة.

الشكل رقم (2-1): محركات التكنولوجيا المالية



المصدر : اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية FINTECH واثرها على المصارف في المنطقة العربية، 2018 ص 26.

2-2- القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية:

1-2-2: قطاعات التكنولوجيا المالية:

وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي: (اتحاد المصارف العربية، 2018) أ- الائتمان والايداع وجمع رأس المال:

يشمل قطاع الائتمان والايداع وجمع رأس المال أو ما يسمى «حلول الإقراض» خدمات التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين النظراء، وتقييم مخاطر الائتمان، ومنصات مقارنة القروض.

ب - المدفوعات والمقاصة والتسوية:

يشمل قطاع الائتمان والايداع وجمع رأس المال أو ما يسمى «حلول الإقراض» خدمات التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين النظراء، وتقييم مخاطر الائتمان، ومنصات مقارنة القروض.

ج - إدارة الاستثمارات/ الثروات:

اما قطاع المدفوعات والمقاصة والتسوية أو ما يسمى «حلول الدفع» فيشمل المحافظ المالية الالكترونية، والعملات الرقمية المشفرة، وتحويلات الند للند (Peer-to-Peer Transfers)، ومنصات تبادل العملات، والمدفوعات عبر الأجهزة المحمولة وعبر الحدود، إذ يؤدي وجود سوق عالمية وعملاء ذوي توجه دولي إلى تنامي الطلب على خدمات الدفع المتجانسة والمتسقة عبر المناطق الجغرافية.

يتضمن قطاع إدارة الاستثمارات والثروات أنظمة التداول فائقة السرعة، ومنصات نسخ الصفقات، والتداول الالكتروني، واستشارات استثمارية الكترونية.

وحسب لجنة بازل، فإن أكبر عدد من مزودي خدمات (Fintech) في العالم هم في فئة المدفوعات والمقاصة والتسوية (41%) تلهمها خدمات الائتمان والودائع وجمع رأس المال.

2-2-2: مراحل تطور التكنولوجيا المالية واندماجها في القطاع المصرفي:

تقسم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: وتتضمن حلول الدفع التي تسهل وتسرع عملية الشراء وخدمات دفع الفواتير وغيرها من المدفوعات عبر الانترنت والهاتف المحمول، بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية. كما تتضمن حلول الإقراض التي تقدم منصات التمويل الجماعي وشبكات الإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض. ويتمثل هؤلاء «المقرضين البديلين» بخاصية رئيسية ألا وهي استخدامهم للانترنت وتكنولوجيا تحليل البيانات الضخمة لتسهيل عملية الموافقة على ومنح القروض.

وتعمل المنصات الالكترونية على تبسيط تجربة العملاء عند التقدم للحصول على القروض وتقديم المعلومات الداعمة الكترونيا وتوقيع ومراجعة وثائق القروض وتسديد المدفوعات مباشرة من الحسابات المصرفية للمقترضين. كما توفر المنصات المعلومات بكفاءة وسلاسة للمستثمرين المهتمين بتمويل القروض.

ب- المرحلة الثانية: وتشمل ادخال التكنولوجيا إلى:

- ✓ التحويلات المالية الدولية: أصبحت عملية تحويل الأموال أسهل وأسرع وأرخص، عبر تطبيقات على الهواتف المحمولة أو مواقع الكترونية.
- ✓ التأمين: استخدام التكنولوجيا لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين وتقديم منتجات التأمين خصوصا التأمين المتناهي الصغر مباشرة إلى العملاء.
- ✓ إدارة الثروات والاستثمارات: تساهم التكنولوجيا المالية في توفير أدوات الادخار والاستثمار وإدارة الشؤون المالية لمختلف العملاء بغض النظر عن مستويات الدخل.

الشكل رقم (2-2): تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية:



المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2017.

3- دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر:

1-3- الأهداف الإنمائية للجزائر والتحول الرقمي وجائحة كورونا في الجزائر:

ابرزت جائحة كورونا المنافع الكبيرة للخدمات المالية الرقمية، فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء إغلاق الاقتصاد. وتسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر. كما تتيح الخدمات المالية الرقمية سبلاً سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لا سيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة.

لذلك يعد التحول الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للجزائر وعنصرا أساسيا في عملية تطوير الخدمات المصرفية، ومن شأن زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي كما أنه يمهّد الطريق للشمول المالي. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

ففي الجزائر لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة. محرمون بذلك من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقاً مثل الادخار والتأمين والائتمان. (دوروثي وإيزابيل ، 2012)

ورغم أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 23٪ من البالغين و18٪ من النساء في المنطقة، و36٪ من البالغين و32٪ من النساء في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

تُظهر البيانات الصادرة عن البنك الدولي أن الشمول المالي لا يزال يمثل تحدياً كبيراً في الجزائر حيث أن 43٪ فقط من السكان البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً في عام 2017. وهذا الرقم أقل بشكل كبير بالنسبة للنساء عند 29٪ فقط. (Fintechnews Africa, 2021)

والشكل التالي يلخص أهم المؤشرات لتحول الرقي في الجزائر.

الشكل رقم (1-3): المؤشرات التحول الرقمي في الجزائر

Algeria

Key Indicators		
Account (% age 15+) (Global Findex database, 2017)	43%	Account, female (% age 15+) (Global Findex database, 2017)
		29%
		Made or received digital payments in the past year (% age 15+) (Global Findex database, 2017)
		26%
Received wages or government transfers into an account (% age 15+) (Global Findex database, 2017)	14%	Mobile agent outlets per 100,000 adults (Financial Access Survey)
		N/A
		SMEs with an account at a formal financial institution (Enterprise Surveys)
		N/A

المصدر: البنك الدولي : [G20 Financial Inclusion Indicators | Algeria | The World Bank](#)

واستناداً إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي **Findex**، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

2-3- الهوية الرقمية وتطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر:

وتعرف الهوية الرقمية على أنها محاكاة الهوية داخل النظام الرقمي أو الحاسوبي. وتعرف على أنها الشخصية التي يتم انشاؤها من طرف المستخدم الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي و الشخص الظاهري للمستخدمين. (حداد و بلاغماس، 2021)

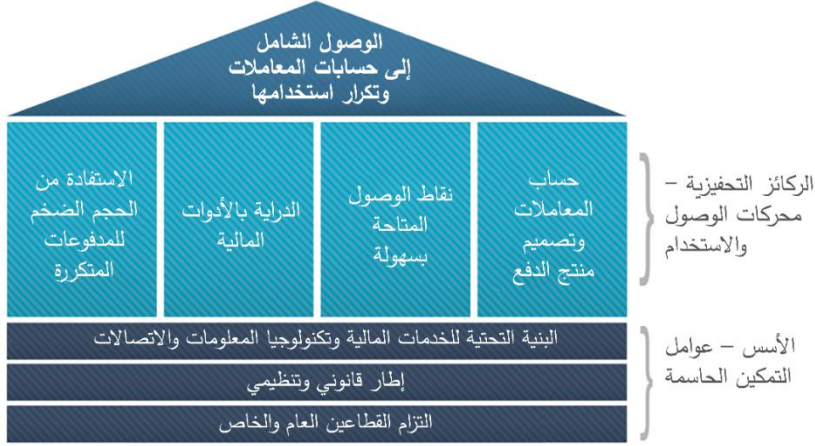
فقد مكّنت "الهوية الرقمية" التي بدأت في الجزائر عام 2016 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات " اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

أتاحت الخدمات المالية الرقمية نماذج أعمال جديدة مثل منصات التجارة الإلكترونية، كدخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل **OuedKniss** و **Batolis** و **IdealForme**. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولاً بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض.

مع هذا واجب على القائمين في الجزائر على معالجة مجالات ثلاثة وهي: الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والبنية التحتية المالية والرقمية المواتية، ونظم الدعم الحكومية المساعدة.

الشكل رقم (3-3)

عوامل التمكين الحاسمة ومحركات الوصول إلى استخدام المدفوعات الرقمية



المصدر: جوانب الدفع الخاصة بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق-مجموعة البنك الدولي في تقرير الشمول المالي، 2015.

وفي حين حققت الجزائر تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، ولكن قبل كل شيء، التخفيف من الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا.

إن فوائد الخدمات المالية عديدة إلا أنها تنطوي على مخاطر على المستخدمين وعلى النظام المالي خاصة تلك المتعلقة بخصوصية البيانات، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا و"الفجوة الرقمية"، والأمن السيبراني ومخاطر العمليات، والسلامة المالية، والتحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة. وكل ذلك يتطلب من السلطات المختصة مستوى عاليا من التنظيم والمراقبة والإشراف.

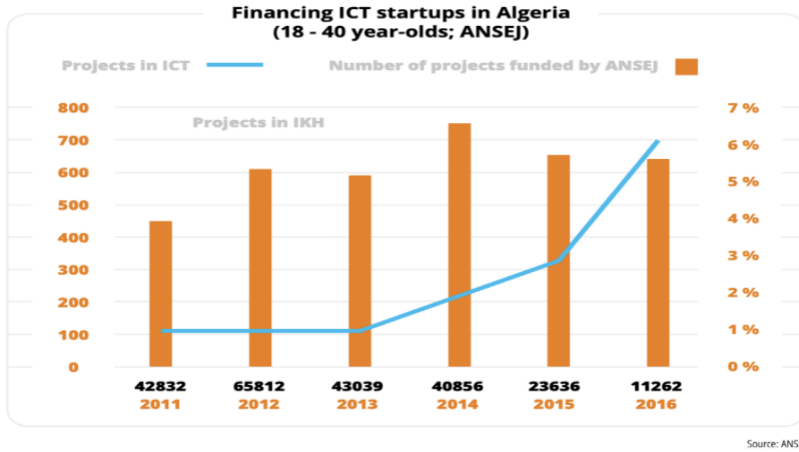
3-3- التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

يتميز القطاع المصرفي والمالي في الجزائر بالبنية التحتية التكنولوجية القديمة وأنظمة الدفع المتخلفة ونقص الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة مما يعيق تحقيق هدف الشمول المالي. إلا أنه يمكن للمنصات والتكنولوجيا الرقمية أن تساعد بشكل كبير في تحسين الشمول المالي في الجزائر من خلال منح الأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم. (SEKAK, 2020)

وتعتبر التكنولوجيا الرقمية أداة فعالة للإدماج المالي من خلال السماح بوصول أسهل وأكثر سهولة إلى الخدمات المصرفية والمالية الأساسية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك. وخاصة أن الجزائر تسجل معدلات عالية في استخدام الهواتف الذكية والانترنت بأكثر من 37 مليون مشترك في الإنترنت عبر الهاتف المحمول وأكثر من 3.5 مليون مشترك في الإنترنت بالنطاق العريض الثابت.

في حين أن استخدام المدفوعات الرقمية وعبر الإنترنت لا يزال منخفضًا، فقد ارتفع الاعتماد بسرعة خلال السنوات الماضية. شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 أكثر من 486000 معاملة عبر الإنترنت. وهو يمثل أكثر من ضعف حجم المعاملات عبر الإنترنت لعام 2019 بأكمله. كما ركزت الحكومة الجزائرية على الرقمنة والشركات الناشئة من خلال إنشاء نواب للوزارات وإعداد مجموعة من التشريعات ذات الصلة، كما يشير تقرير ديسمبر 2020 الصادر عن (Digital Arabia Network) و (DAAS eV). (الجمعية الجزائرية الألمانية للطلبة والاكاديميين، 2020)

الشكل رقم (4-3) تطور حجم المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر.



المصدر: تقرير الجمعية الجزائرية الألمانية للطلبة والاكاديميين، ديسمبر 2020.
[strategy_paper_algerien_20210406.pdf \(digitalarabia.network\)](https://digitalarabia.network/strategy_paper_algerien_20210406.pdf)

الخلاصة:

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورةً في الأنظمة المالية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية. ويعبر مصطلح "الفينتك" على صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين

الأنشطة المالية . ويمكن اعتبارها أفكار إبداعية من شأنها أن تحسن عمليات الخدمات المالية باقتراح الحلول التكنولوجية تبعاً للأوضاع المختلفة للأعمال.

والجزائر سعياً منها لتطوير الخدمات المصرفية، من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي تمهد لتحقيق الشمول المالي. تريد تغيير واقع القطاع المصرفي والمالي والذي يتميز بالبنية التحتية التكنولوجية القديمة وأنظمة الدفع المتخلفة ونقص الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة مما يعيق تحقيق هدف الشمول المالي.

إلا أن الأرقام تسجل انخفاضاً في استخدام المدفوعات الرقمية، فقد ارتفع الاعتماد بسرعة خلال السنوات الماضية. شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 أكثر من 486000 معاملة عبر الإنترنت. وهو يمثل أكثر من ضعف حجم المعاملات عبر الإنترنت لعام 2019 بأكمله. لهذا ركزت الحكومة الجزائرية على الرقمنة والشركات الناشئة من خلال إنشاء نواب للوزارات وإعداد مجموعة من التشريعات ذات الصلة، سعياً لتسريع وتيرة تحقيق الشمول المالي المستهدف.

المراجع بالعربية

1. ديلور دوروثي، و بوبار إيزابيل . (2012، 22). كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مساراً نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر. مدونات البنك الدولي. تم الاسترداد من <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria>
2. اتحاد المصارف العربية. (2018). التكنولوجيا المالية *Fintech* وأثرها على المصارف في المنطقة العربية. بيروت: اتحاد المصارف العربية.
3. اتحاد المصارف العربية. (2018، 9). التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي. اتحاد المصارف العربية، الدراسات والأبحاث والتقارير.
4. اتحاد المصارف العربية. (2019، 11). التكنولوجيا المالية : التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي. اتحاد المصارف العربية، الدراسات والأبحاث والتقارير.
5. الجمعية الجزائرية الألمانية للطلبة والأكاديميين. (2020). *DZ DIGITAL TRANSFORMATION IN ALGERIA*. Digital Arabia Network. تم الاسترداد من https://digitalarabia.network/media/pages/articles/grab-a-coffee-read/da075f7bd5-1617783451/strategy_paper_algerien_20210406.pdf
6. حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة - البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). بحث ماجستير في إدارة الأعمال. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.

7. شفيعة حداد، وأسماء بلاغماس. (10 4، 2021). الهوية الرقمية والأمن الهوياتي الجزائري في ظل تحديات المجتمع الشبكي. *المجلة الجزائرية لأمن والتنمية*، الصفحات 210-214. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/10/2/148652>
8. كريستين لاجارد. (4 8، 2017). *الكنولوجيا المالية جني الثمار وتجنب المخاطر*. تاريخ الاسترداد 28 12، 2021. https://www.aleqt.com/2017/06/24/article_1209046.html
9. مليكة بن علقمة، ويوسف ساني. (23 04، 2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، الصفحات 68-107. doi:5424/IJO/21547
10. نعمة حسين نغم، و احمد نوري حسن. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. *المؤتمر الرابع: الابداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الاعمال* (الصفحات 28-54). بغداد: الجامعة التقنية الوسطى. تم الاسترداد من <https://tcm.mtu.edu.iq/preceedings/Vol2/naghamhussein.pdf>

ReFerence:

1. SEKAK, R. (2020, 12 20). PERSPECTIVES DE DÉVELOPPEMENT DE LA FINTECH EN ALGÉRIE. *LIBERTE-ALGERIE.COM*. Récupéré sur <https://www.liberte-algerie.com/economie/sortir-de-larchaisme-bancaire-351026>.
2. Fintechnews Africa. (2021, 6 2). *Fintech Development in Algeria Lags Behind MENA Counterparts*. Récupéré sur Fintechnews Africa: <https://fintechnews.africa/39426/fintech-algeria/fintech-development-in-algeria-lags-behind-mena-counterparts/>
3. Kheira, T. (2021, 2 28). Financial Technology Prospects in The Middle East and Africa. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*, pp. 14-25. Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/612/4/3/150588>
4. Mihasonirina, n., & Kangni, K. (2011, 4). ICT, Financial Inclusion, and Growth: Evidence. *IMF Working Paper*, pp. 1-46. Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1173.pdf>
5. Resesrve bank of India. (2020). *National Strategy for Financial Inclusion (NSFI): 2019-2024*. India: Resesrve bank of India. Retrieved 12 28, 2021, from <https://www.rbi.org.in/Scripts/PublicationReportDetails.aspx?UrlPage=&ID=1154>